

دعماً للثورة المصرية لطرده مبارك وأتباعه

ندعو الي:

- لتشكيل لجان منتخبة ديمقراطياً من النضال الجماهيري للدفاع ضد الطائفية والقمع الذي تمارسه الدولة
- لتحرك عمالي جماهيري بما في ذلك إضراب عام لإطاحة مبارك وكل النظام الفاسد الوحشي
- لحقوق ديمقراطية بالكامل على الفور بما فيها الحق في التجمع والإضراب وتنظيم النقابات العمالية المستقلة الديمقراطية
- لا ثقة في أي حكومة «وحدة وطنية» جديدة تقوم على مصالح الطبقة الحاكمة والإمبريالية
- لإجراء انتخابات فورية حرة لتشكيل جمعية تأسيسية ديمقراطية ثورية. لحكومة من أغلبية عمالية من المدن والأرياف
- لحد أدنى معيشي للأجور ووظائف مضمونة وبرنامج ضخم لبناء المساكن والتعليم والرعاية الصحية
- لتأميم الشركات المصرية الكبرى والمصارف والعقارات الكبيرة وتخطيطها الديمقراطي لتلبية احتياجات الجماهير وليس النخبة
- لإنهاء الحصار المصري لقطاع غزة ولتقرير المصير لدى الفلسطينيين ولوحدة العمال ولتحركات عمالية جماهيرية لإسقاط الدكتاتوريات في جميع أنحاء المنطقة
- لمصر اشتراكية ولاتحاد كون فدرالي اشتراكي في المنطقة على أساس المساواة والإرادة الذاتية

اللجنة لأمية العمال هي منظمة عالمية ماركسية ناشطة في أكثر من ٤٠ بلداً وتناضل لإنهاء نظام الشركات الكبرى والرأسمالية. نحن نناضل لمجتمع اشتراكي ديمقراطي عالمي

www.socialistworld.net



نضال - تضامن - إشتراكية



يراقب العمال في جميع أنحاء العالم بشوق الموجة التحدي الثورية التي بدأت في تونس واستمرت لتطوق بسرعة مصر. كم هو ملهم أن نرى الملايين من الشعب المصري تتدفق إلى الشوارع في عرض رائع من الرغبة في التخلص من نظام حسني مبارك المكروه!

هذه الثورة في أكبر بلد عربي من حيث كثافة السكان اتخذت القوى الامبريالية في العالم على حين غرة تماماً. وقبل أسبوعين فقط كان زعماءها لا يزالون يؤيدون مخلصهم مبارك السلطوي. والآن هم يكافحون من أجل فهم ما يحدث وهم مضطرون لدفع ضريبة كلامية لـ«الانتقال» إلى حكومة أقل قمعاً.

الاشتراكيون في اللجنة لأمية العمال انتبهوا منذ مدة طويلة إلى الغضب الضخم الذي يتراكم في مصر ضد ارتفاع أسعار المواد الغذائية والبطالة والفساد والقمع الوحشي وانعدام الحقوق الديمقراطية. وعلى سبيل المثال ما قالوا في مقال في تموز / يوليو الماضي على موقعنا في أعقاب مقتل شاب على يد الشرطة في ثياب مدنية: «بعد 29 عاماً من قوانين الطوارئ الذي يسمح لقوات الأمن بفعل ما تشاء في مصر. يبدأ الغضب بالجليان ضد رئاسة حسني مبارك الذي لديه 82 عاماً من العمر والذي يجد صعوبة أكبر في وقف تنامي الغضب والإحباط للعمال والفقراء... لقد رُفِع الخوف من النظام». إن النخبة الحاكمة المصرية منقسمة حول ما يجب القيام به والارادة القوية للشعب المصري لإحداث التغيير ظاهرة بوضوح. والأسئلة الحاسمة الآن هي: كيف يمكن أن يتحقق التغيير؟ وكيف يمكن أن يبني العمال المصريون مجتمعاً ديمقراطياً خال من القمع والفقرة؟

وفي وقت كتابة هذه النشرة، مبارك لا يزال متعلق بمنصب الرئاسة ويتم إطلاق العنان لقوى الثورة المضادة في شكل دفع البلطجية والشرطة الذين يرتدون ملابس مدنية ويرجمون ويطلقون النار ويحاصرون الحشود من المتظاهرين. ولقد قتل ما يقدر بنحو 300 شخصاً وإصابة الآلاف.

ولقد قررت قادة الجيش، خوفاً من إثارة حركة احتجاج أكبر من ذلك وخاشيةً أيضاً من حيث ولاء جنودها أن يكمنوا في المواجهات وهي غير متأكدة من الجانب الذي سيفوز. قررت إلى حد كبير أن تقف جانبا وتلعب دور المحكم. ولكن قيادة الجيش هي من الطبقة الحاكمة في المجتمع وتنتظر لترى كيف يمكنها ممارسة الدعم الأفضل لمصالح تلك الطبقة الثرية.

ولكن من ناحية أخرى فالجنود العاديون وذوو الرتب المتدنية هم بشكل رئيسي فئة الجنود الذين بمعظمهم يعملون وينتمون إلى الفئة العاملة. ويمكن كسبهم إلى جانب الحركة الجماهيرية إذا تبنت حركة

برنامجاً يهدف إلى إقناعها في ذلك. ومن شأن هذا البرنامج أن يشمل الحق للجنود في تشكيل لجان تدار ديمقراطياً وفي الانضمام إلى النقابات والحصول على أجور معيشية والحق في انتخاب ضباط الجيش.

وكما هو الحال في تونس. لقد بدأ الناس العاديون في مصر في تشكيل لجان محلية في الكثير من المناطق لحماية منازلهم والشوارع. ولكن وفي الوقت نفسه، السياسيون ورجال الأعمال الأثرياء الكبار في زمرة مبارك يحاولون تجميع حكومة «بديلة» تجمع بعض قادة الأحزاب الصغيرة المعارضة المؤيدة للرأسمالية إذا لزم الأمر وإخفاء أفضل لسيطرتها.

عمر سليمان الذي روج له الرئيس مبارك من رئيس المحابر ليصبح نائب الرئيس المنشأ حديثاً والمكلف بمهمة حفظ النظام. لديه سجل من قمع وحشي لمؤيدي جماعة الإخوان المسلمين والمعارضين الآخرين.

إن قلع جذور جهاز نظام مبارك هو أمر ضروري. وأيضاً لا يمكن أن الثقة في أي من سياسة المعارضة الموالين للرأسمالية. وليس لدى أي من الأحزاب الصغيرة الموالية للرأسمالية الدعم الجماهيري ولن تتحدى هذه الأحزاب السبب الأساسي للصراع اليومي من أجل الضروريات الأساسية للعمال والشباب - وهو النظام الرأسمالي.

بل هناك حاجة ملحة لإنشاء لجان منتخبة في كل كلية ومدرسة ومجتمع محلي وكل مكان. ترتبط معاً على المستوى المحلي والمنطقتي والوطني. وهذه اللجان يمكنها أن تبدأ على الفور لتنظيم توزيع المواد الغذائية الضرورية والأدوية وما إلى ذلك. وجنبا إلى جنب مع هذا حزبا مستقلا للطبقة العاملة التي بحاجة إلى أن تبني بسرعة بديلها والتي يمكنها المناقشة ديمقراطيا واقتراح إستراتيجية لانتصار الحركة الجماهيرية. بما في ذلك التخطيط لإضراب عام.

وقد أثار العديد من السياسيين الرأسماليين دولياً والمثيرين للذعر شبح وصول حكومة إسلامية يمينية إلى السلطة بقيادة أكبر حركة معارضة ومنظمة في مصر جماعة الإخوان المسلمين. ولكن في حين أن جماعة الإخوان والمساجد قد كانوا ما توجه إليه الناس للتعبير عن المعارضة للنظام لسنوات عديدة. فالآن يتم ترقيم أيام النظام ومعظم العمال المصريين يبذلون من الواضح أن هدفهم هو الدولة العلمانية الديمقراطية.

اللجان الديمقراطية في أماكن العمل وعلى مستوى الأحياء والمدن والمناطق والوطن قد يضع الأساس لتشكيل حكومة عمال وفقراء. ومن شأن هذه الحكومة أن تضع على الفور برنامج حركة اشتراكية لتأميم الشركات الكبرى وجميع البنوك تحت الرقابة العمالية الديمقراطية لتوفير الموارد اللازمة ولتخطيط وخلق فرص العمل ومستويات معيشة لائقة للجميع في مصر.